المقدمـــــــة

لقـد أصـبح التلـوث البيئـي مـن المواضـيع التـي تحظـى بأهميـة متزايـدة فـي عالمنـا المعاصـر , قياسـاً بمـا يتسـبب بـه مـن الآثـار والنتـائج السـلبية علـى وجـود الإنسـان وصـحته ومسـتقبله وعلـى سـائر مظـاهر الحياة .

إن ازديـاد مصـادر التلـوث البيئـي يعـدُّ مـن الأمـور الملازمـة لتطـور الحيـاة ومسـتلزماتها الماديـة المعاصـرة لـذا فـإن مكافحـة هـذا المظهـر الخطيـر المـؤثر سـلباً ً علـى جميـع منـاحي الحيـاة , يتطلـب التفكيـر الجـاد والـنهج العلمـي الرصـين وتظـافر الجهـود المحليـة لكـل دولـة وإن المجتمـع الإنسـاني يكـاد يجمـع للحـد مـن أسـباب وعوامـل التلـوث البيئـي , وصـولا الـى تحقيـق البيئـة المحليـة والدوليـة الخاليـة مـن التلوث .

يتطلـب المـنهج العلمـي تفعيـل كافـة السـبل والوسـائل القـادرة علـى تحقيـق البيئـة النظيفـة الصـالحة لازدهـار الحيـاة وتطورهـا مـع الحفـاظ علـى المكاسـب العلميـة والتقنيـة التـي حققهـا وسـيحققها بنـو البشر لجعل الحياة أكثر رخاءً وسهوله في الحاضر والمستقبل .

لعـل مـن بـين أهـم الوسـائل التـي يجـب تفعيلهـا لحمايـة البيئـة مـن مصـادر التلـوث المختلفـة هـي الوسـيلة القانونيـة الوطنيـة وتطـوير وتفعيـل منظومـة القـانون الـدولي والاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة وأثـر الأمـم المتحـدة وهيئاتهـا المتخصصـة مـع تفعيـل وترصـين أثـر المنظمـات الحكوميـة المسـؤولة عـن تنفيـذ القـوانين واللـوائح ذات العلاقـة بحمايـة البيئـة , هـذا إضافـة الـى تفعيـل أثـر المنظمـات غـير الحكوميـة (منظمـات المجتمـع المـدني) وإن يسـير كـل ذلـك

جنباً الى جنب مع البحوث في العلوم الصرفة وتطوير التكنولوجيا للوصول الى بيئة أفضل وعالم خالٍ من مصادر وأسباب التلوث البيئي وبما يضمن للإنسان حقه الطبيعي والقانوني للعيش في بيئة نظيفة محمية .

إن الأمل الذي يراودني أن يكون بحثي هذا خطوة فاعلة في تطوير المنظومة القانونية العراقية المتعلقة بالبيئة وحمايتها وتحسينها , وتفعيلها من خلال تفعيل الأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية المختصة بشؤون البيئة للقيام بمهامها بالتنسيق مع باقي مؤسسات الدولة كل في اختصاصاتها المحددة بالقانون والاستفادة من تجارب دول العالم والمنظمات الدولية المتخصصة لتخليص العراق من مظاهر التلوث والحد من مصادر التلوث البيئي المتعدد الوجوه والأشكال والأسباب , وصولاً إلى بيئة نظيفة يساهم الكل (مواطنين ومؤسسات) في حمايتها وتحسينها.

أهمية البحث

إن أهمية هذا البحث تتبين لنا من خلال استعراض الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها ومنها الآتي:-

1- دراسة الواقع القانوني (العراقي) الخاص بحماية البيئة وتحليل ما إذا كان كافياً أو قاصراً على توفير الحماية الكافية للبيئة في العراق .

2- إظهار الصورة الواقعية ولو لجزء من حالة التلوث البيئي في العراق واستمرار مسبباته على أرض الواقع .

3- بيان الواقع التطبيقي لما هو موجود في القوانين واللوائح وما إذا كان التطبيق من قبل الأجهزة المختصة كافياً لتوفير الحماية للبيئة العراقية أو قاصراً عن ذلك .

4- إظهـــار واقـــع التـــزام الـــدول الأخـــرى والمنظمـــات الدوليـــة بـــالقوانين والمعاهـــدات والاتفاقيـــات ومـــا إذا كانـــت جـــزءاً مـــن المشـــكلة أو أنها توفر الحلول الممكنة لتحسين البيئة في العراق.

5- محاولـــة التوصـــل الـــى الاســـتنتاجات المنطقيـــة والاقتراحـــات للحلـــول الممكنـــة قانونيـــاً وتنظيميـــاً لحمايـــة البيئـــة والقضـــاء علـــى مصادر التلوث البيئي .

إشكالية البحـث

يسعى البحث لمعالجة عدد من الإشكاليات المتعلقة بالبيئة وحمايتها وتحسين مكوناتها المختلفة , ومن تلك الإشكاليات ما يأتي :-

1- الإشـكالية المتعلقـة بالتعـدد الغيـر مبـرر فـي بعـض الأحيـان لـبعض القـوانين والتشريعات ذات العلاقة بموضوع البيئة وحمايتها علمـاً بـأن العديـد منهـا لـم يعد يلبي المتطلبات التي وجد من أجلها لكونه يعود الى نصف قرن أو أكثر مع ملاحظة تغيير الظروف والمعطيات البشرية والمادية والاقتصـادية والثقافيـــة وغيرهـــا .

2- إشـكالية التـداخل بـين الأجهـزة الحكوميـة التـي تتعامـل مـع موضـوع البيئـة وحمايتها مثل وزارة البيئـة و مجلـس حمايـة وتحسـين البيئـة والـدفاع المـدني ووزارة الصحة ووزارات وإدارات أخـــرى ذات علاقـــة بموضـــوع البيئة .

3- الإشـكالية المتعلقـة بـالتلوث الواسـع والمتعـدد الوجـوه لعناصـر البيئـة فـي العـراق , هـذا التلـوث الـذي لـم يعـد مجـرد تخمينـات أو وجهـات نظـر , وإنمـــا حقـــائق واقعيـــة علـــى الأرض أثبتتهـــا الفحـــوص المختبريـــة والدراسات الميدانيـة في مختلـف أنحـاء العـراق .

4- الإشـكالية المتعلقـة ببيـان الأثـر الفعلـي للأجهـزة المسـؤولة عـن الضـبط البيئـي وكيفيـة تطـويره وتفعيلـه للوصـول الـى ضـبط بيئـي حقيقـي فاعـل

ومقبول من قبل المواطنين من حيث عدم الإهدار التام للمصالح الفردية والخاصة , في مقابل ما يفترض أنه المصلحة العامة .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مؤداها (إن الوصول الى البيئة العامة النظيفة الخالية من التلوث يتناسب طردياً مع كفاءة وفاعلية التشريعات والأنظمة والتعليمات النافذة في الدولة وكفاءة وفاعلية الإجراءات المتبعة من قبل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ تلك التشريعات واللوائح المتعلقة بحماية البيئة البرية , المائية , الجوية).

منهج البحث وخطته

للوصول الى اختبار موضوعي لفرضية البحث والتوصل الى الاستنتاجات والتوصيات التي أرجو أن تساهم في حل الإشكاليات التي يسعى البحث لمعالجتها , فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي القائم على تحليل ووصف ظاهرة التلوث البيئي والمنظومة القانونية المتعلقة بها مع بيان لمفهوم وآليات الضبط الإداري وكيفية توظيفها للحد من ظاهرة التلوث البيئي .

لقد تم تنظيم البحث ليتكون من فصل تمهيدي وفصلين, وقد تم تخصيص الفصل التمهيدي لعرض المواضيع المتعلقة بالبيئة وحمايتها والقانون البيئي , أما الفصول الأخرى فتتضمن المواضيع الآتية :-

- الفصل الأول سيكون بعنوان (الجهات الإدارية المكلفة بحماية البيئة) , وهو سيكون بمبحثين , نخصص المبحث الأول لعرض موضوع (الجهات الإدارية المركزية المكلفة بحماية البيئة) , وسيتم ذلك بثلاثة

مطالب , الأول لعرض ما يتعلق بمجلس حماية وتحسين البيئة , والثاني لوزارة البيئة , والمطلب الثالث سنخصصه للجهات المركزية الأخرى التي لها تأثير على البيئة وحماية عناصرها المختلفة . أما المبحث الثاني فسنخصصه للهيئات المحلية المكلفة بحماية البيئة حيث سنعرض في المطلب الأول مواضيع تتعلق بالإدارة المحلية وهيئاتها , أما المطلب الثاني فسنعرض فيه الدور الممكن لمجالس المحافظات والمجالس المحلية والبلديات في حماية البيئة .

- الفصل الثاني سيكون بعنوان (استخدام وسائل الضبط الإداري في حماية البيئة) , من خلال مبحثين , سنخصص المبحث الأول لعرض كل ما يتعلق بموضوع مفهوم الضبط الإداري والضبط البيئي تحت عنوان (مفهوم الضبط الإداري وأهدافه) , وذلك بمطلبين نعرض في المطلب الأول موضوع الضبط الإداري والضبط البيئي , أما المطلب الثاني فسنخصصه لعرض الأهداف التقليدية للضبط الإداري (الأمن العام - الصحة العامة - السكينة العامة - الآداب والأخلاق العامة) , ومدى الارتباط بين هذه الأهداف وحماية البيئة وتحسينها وذلك تحت عنوان (أهداف الضبط الإداري وأثرها في حماية البيئة) , مع ملاحظة أننا سنتعرض ضمناً لبعض من الأهداف غير التقليدية للضبط الإداري مثل تنظيم وجمالية المدن , والضبط الإداري الصناعي والزراعي والثقافي .

الممبحث الثاني سيكون مخصصاً لموضوع حماية وتحسين البيئة بوسائل الضبط الإداري نحت عنوان (حماية وتحسين البيئة بوسائط الضبط الإداري) وذلك بثلاثة مطالب , سنخصص كل مطلب أحد وسائل الضبط الإداري (القرارات التنظيمية - القرارات الفردية - استخدام القوة) وبيان تطبيقات هذه الوسائل لحماية وتحسين البيئة.